الأمم المتحدة

A/ES-10/855–S/2021/280

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
22 March 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 22 آذار/مارس 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أجد نفسي مضطرا إلى الكتابة إليكم مرة أخرى، بعد أيام قليلة من بعث رسالتي المؤرخة 18 آذار/مارس، في ضوء استمرار تصاعد التوترات وتدهور الأوضاع بسبب السياسات والممارسات غير القانونية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي لا تزال تلحق ضرراً بالغاً بالسكان المدنيين الفلسطينيين في سعيها المسعور إلى استعمار أراضينا وضمها، وكل ذلك في خرق خطير للقانون الدولي.

وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية قتل وجرح وتشويه المدنيين الفلسطينيين. ففي يوم الجمعة 19 آذار/مارس، قُتل رجل فلسطيني، اسمه عاطف يوسف حنايشة ويبلغ من العمر 45 عاماً، بعد أن أصيب في رأسه بالرصاص الحي لجنود إسرائيليين هاجموا متظاهرين مناهضين للاستيطان بالقرب من قرية بيت دجن، شرق نابلس، في الضفة الغربية المحتلة. ويترك عاطف زوجة وثلاثة أطفال، بالإضافة إلى عائلته التي دُمرت حياتها بسبب فقدانه.

ومثل العديد من سكان القرى الفلسطينيين الآخرين، كان سكان بيت دجن، من المدنيين والعزّل، ينظمون احتجاجات أسبوعية في محاولة للدفاع عن أراضيهم من الاحتلال وتوسعه الاستيطاني الذي لا هوادة فيه. ومع ذلك، تستمر قوات الاحتلال في الرد على أي معارضة مشروعة لسرقة إسرائيل للأراضي الفلسطينية وتجريد الأسر الفلسطينية من ممتلكاتها باستخدام القوة الفتاكة والإجرامية، غير عابئة بإمكانية محاسبتها في ظل سيادة ثقافة الإفلات من العقاب.

ووقعت أيضا حوادث مماثلة يوم الجمعة في مناطق أخرى من فلسطين المحتلة. ففي عين البيضا، بالقرب من يطا جنوب الضفة الغربية، اعتدى جنود إسرائيليون جسدياً على مدنيين تجمعوا من أجل القيام بمظاهرة أسبوعية تضامناً مع سكان القرية الذين تتعرض أراضيهم لخطر المصادرة من أجل التوسع

290321 260321 21-03847 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الاستيطاني. وقبل ثلاثة أسابيع، قامت جرافات بولدوزر يملكها المستوطنون الإسرائيليون بتسوية مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية تعود ملكيتها لأربع أسر من عين البيضا. وتعرض أيضا عدة فلسطينيين للضرب والإصابة بالغاز المسيل للدموع الذي أطلقته قوات الاحتلال التي رافقت المستوطنين الإسرائيليين الذين داهموا يوم الجمعة خان اللبن، وهو موقع أثري يعود إلى العهد العثماني، في قرية اللبن الشرقية جنوب نابلس.

وسبق هذه الهجمات في 18 آذار/مارس هجوم على أسرة بأكملها في ما يسمى "عملية تفتيش واعتقال" قامت بها قوات الاحتلال في بلدة بيت أمر في جنوب الضفة الغربية. إذ داهم جنود إسرائيليون بيت أسرة أبو ماريا واعتدوا على الأب وزوجته البالغة من العمر 50 عاما وابنتيه البالغتين من العمر 27 و 21 عاما. ويحتجَز اثنان من أبناء الأسرة نفسها في السجون الإسرائيلية، أحدهما يبلغ من العمر 17 عاماً، وكان قد اعتقل في نيسان/أبريل من العام الماضي وحكم عليه بالسجن لمدة عامين، والآخر يبلغ من العمر 26 عاماً، وهو قيد الاحتجاز الإداري بدون تهمة أو محاكمة منذ أيار/مايو الماضي. وعلى غرار الكثير من الفلسطينيين الآخرين، فحياة هذه الأسرة كلها قد أملاها الاحتلال الإسرائيلي ودمرها. ويجب على المرء أن يتساءل: كيف ستكون حياتهم إذا لم يكن هذا الاحتلال غير القانوني والقاسي موجودا؟

ويتزامن مع هذه الأعمال العدوانية، التي ترتبط مباشرة بحملة الاستيطان والضم الاستعمارية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، والتي هي نتاجها المباشر، الهدم المستمر لبيوت الفلسطينيين والتهديد بمزيد من عمليات الهدم وطرد الأسر الفلسطينية من بيوتها في القدس الشرقية المحتلة وحولها – وهو شاغل خطير أثرناه في رسائل متتالية. وكما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قامت السلطة القائمة بالاحتلال في شهر شباط/فبراير 2021 وحده بهدم 153 ممتلكا فلسطينيا، أو إجبار السكان على هدمها، أو مصادرتها، مما أدى إلى تشريد 305 أشخاص، من بينهم 172 طفلا، وأضرّ بسبل عيش 435 شخصا آخرين. وما فتئ هذا التصعيد يشمل استهداف إسرائيل المتعمد لما يتبرع به الاتحاد الأوروبي من مساعدات إنسانية، الذي تضاعف ثلاث مرات مقارنة بالمتوسط الشهري الموثق في عام 2020. ونذكّر هنا بما تكرر – في خمس مناسبات منفصلة – من عمليات الهدم ومصادرة المساعدات في خربة حمصة، بما في ذلك تدمير الملاجئ ومرافق المياه والصرف الصحي ومنشآت سبل العيش، التي أدت إلى تشريد ما لا يقل عن 60 شخصاً، من بينهم 35 طفلاً.

ويعكس هذا التصعيد زيادة بنسبة 65 في المائة عن المتوسط الشهري لعمليات الهدم في عام 2020. والنمط والغرض واضحان: الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، ومرة أخرى، الصلة مباشرة جدا بين عمليات الهدم والطرد وخطط الاستيطان الإسرائيلية. والتوسع الاستيطاني هو الدافع وراء عمليات الهدم وتشريد الفلسطينيين في الوقت الذي يسعى فيه الاحتلال إلى الاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين وضمها. وهذا ما يعرف في جميع أنحاء العالم بالتطهير العرقي.

وفي هذا الصدد، أسلط الضوء على النداء العاجل الذي أصدرته محافظة القدس في 19 آذار/مارس من أجل اتخاذ إجراءات دولية لوقف خطط إسرائيل الرامية إلى طرد المزيد من الأسر الفلسطينية بالقوة وهدم المزيد من بيوت الفلسطينيين في المدينة. وبالإضافة إلى التهديد الذي يحيق بأكثر من 37 أسرة فلسطينية في حيي الشيخ جراح وسلوان المشار إليه في رسالتنا المؤرخة 18 آذار/مارس، تحذر محافظة القدس من أن ثماني أسر فلسطينية أخرى في سلوان والعيسوية تواجه تهديدا وشيكا بهدم بيوتها بذريعة البناء بدون ترخيص، بعد أن أمرها الاحتلال بإخلاء بيوتها من الأثاث والأشخاص تمهيدا لهدمها. وعلاوة على ذلك، تمضي سلطات الاحتلال الإسرائيلية قدما في خططها لهدم أكثر من 100 بيت في جزء

البستان من سلوان. وإذا ارتكبت جريمة الحرب هذه، فإنها ستؤدي إلى التشريد القسري لما لا يقل عن 550 1 فلسطينياً، أكثر من 60 في المائة منهم من الأطفال.

هل هكذا يُصنع السلام: بتدمير بيوت السكان ورميهم في الشوارع وتشريدهم بالقوة؟

وليست في كل هذا صدفة، بل هو كله جزء من خطة متعمدة لإسرائيل ترمي إلى إجبار الفلسطينيين – بمن فيهم المسلمون والمسيحيون– على الخروج من القدس الشرقية المحتلة وإحلال مستوطنين إسرائيليين يهود محلهم. وتهدف أيضا إلى تجزئة الرابط الطبيعي بين الأحياء الفلسطينية في المدينة وقطع الرابط الطبيعي بين المدينة وبقية الأرض الفلسطينية في إطار محاولات تعود إلى عام 1967 لتأكيد السيادة الإسرائيلية على القدس، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن استرضاء المجتمع الدولي سمح بالتنفيذ التدريجي والمستمر لهذه المخططات غير القانونية في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل نهجها دون خوف من أي عواقب.

ولذلك، يجب أن نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي أن يتصرف على وجه الاستعجال للاضطلاع بمسؤولياته بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016). وننتظر التقرير الفصلي الذي سيقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016)، ونؤكد على ضرورة القيام ليس فقط بتوضيح التزامات السلطة القائمة بالاحتلال والدول، بل أيضا الحاجة إلى دعوات واضحة إلى احترامها وتقديم توصيات باتخاذ إجراءات على الفور.

لقد حان الوقت لوقف هذا الإفلات الصارخ من العقاب الذي يسبب الكثير من الأذى واليأس للشعب الفلسطيني، ويدمر آفاق التوصل إلى حل عادل ويؤجج الكراهية والنزاع. وحان الوقت للعمل بشكل جماعي على رفع هذا الظلم بطريقة تضمن الاحترام الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير والعودة، وتضمن مساواته وكرامته الإنسانية، وتحقق السلام والأمن الفلسطيني – الإسرائيلي وفقا لتوافق الآراء الدولي بشأن إقامة دولتين بحدود ما قبل عام 1967، كما هو مكرس منذ فترة طويلة في قرارات الأمم المتحدة.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 708 رسائل، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل هذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 18 آذار/مارس 2021 (A/ES-10/854-S/2021/273)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم